توصيات محور قضايا الإصلاح في التعليم قبل المدرسي

ناقشت اللجنة في جلستيها الورقة المقدمة للمؤتمر وأقرتها ثم أضافت إليها التوصيات التالية:

أولاً:

1- إنهاء ازدواجية الإشراف على الأطفال في هذه المرحلة بين وزارة الشئون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم.

2- الاهتمام بإنتاج وتطوير "لعبة الطفل" بما يتلاءم مع أهداف التنشئة في تلك المرحلة.

3- توفير قاعدة بيانات دقيقة عن أطفال هذه المرحلة.

4- الاهتمام بتدريب الكوادر الدنيا والمتوسطة العامة العاملة في مؤسسات تلك المرحلة.

5- تعميم الكشف الطبي على أطفال الحضانات ورياض الأطفال وإعداد بطاقة صحية للطفل منذ البداية تصحبه في مراحل التعليم المختلفة.

6- دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في مرحلة رياض الأطفال وتأهيل المدرس القادر على التعامل مع الجميع.

7- إنشاء هيئة مستقلة لوضع معايير إنشاء مؤسسات التعليم قبل المدرسي لضمان جودتها.

8- الاهتمام باكتشاف ورعاية الموهوبين في مرحلة الحضانة ورياض الأطفال.

9- وضع خطة زمنية وآلية لمتابعة تنفيذ التوصيات.

10- ناقشت اللجنة موضوع اللغة الأجنبية في رياض الأطفال مناقشة مستفيضة وانتهت المناقشة إلى الاتجاهات التالية:-

أ- التوجيه برفع مستوى معلمات رياض الأطفال في اللغة الأجنبية.

ب- الاهتمام بالارتفاع بمستوى تعليم اللغة العربية والتربية الدينية .

جـ- تعددت الاتجاهات حيال تعليم طفل رياض الأطفال والحضانة لغة أجنبية:

- تعليم الطفل لغة أجنبية كلغة منفصلة إلى جانب اللغة العربية.
- تعليم الطفل المواد كلها باللغة الأجنبية في بعض الحضانات ورياض الأطفال وإعداد المعلمات المؤهلات.

- عدم تعليم الطفل أي لغة أجنبية في مرحلة رياض الأطفال.

توصيات محور قضايا الإصلاح في التعليم قبل الجامعي

رؤية التعليم

عناصر التطوير

- اللامركزية.
- تحديد مفهوم اللامركزية ومجالات تحقيقها في المدارس.
- حسن اختيار العناصر البشرية وتوفير التدريب المستمر لها.
- تحفيز العناصر المكلفة بمسئوليات والتي تم نقل صلاحيات لها على ممارسة هذه الصلاحيات.
- تحديد المسئولية والمحاسبية في نظام واضح ومحدد.
- تحديد وصف وظيفي لكل مسئول يتضمن المسئوليات المنقولة إليه.
- تدعيم فكر اللامركزية بفكر الشفافية والديمقراطية.
- تقييم تجارب اللامركزية الحالية وفقا لمعايير علمية محددة تساعد في التوسع في هذه التجارب.

المشاركة المجتمعية

- تعريف المشاركة المجتمعية ومجالاتها.
- المشاركة الأسرية.
- القطاع الخاص.
- مجالس الأمناء.
- الجمعيات الأهلية.
- مشاركة المدرسة مع المجتمع.
- كيانات الإدارة.

الميزانيات

- مناقشة الميزانية في دور العائد الاقتصادي للتعليم على الدولة.
- استخدام الديون في تمويل التعليم.

- ربط تخصيص الميزانية للمدارس بجودة الأداء.

الإدارة المدرسية

- اختيار مدير المدرسة وفقا للكفاءة وليس الأقدمية.
- تدريب المديرين تدريبا موجها لتحقيق اللامركزية، وخاصة على اللوائح والقوانين.
- مراجعة اللوائح والإجراءات لتحقيق فكر اللامركزية على مستوى المدرسة والإدارة والمديرية.
- التوجه للمحاسبة التنموية وليس المعاقبية.
- إعطاء المدير صلاحية العقاب والإثابة.

المعلم

- الاختيار.
- الترقي.
- المستوى العلمي.
- المستوى المادي.

المناهج

- المناهج المعتمدة على المعارف والمناهج المعتمدة على المهارات.
- تضمين القيم الأساسية في كافة المناهج.
- تكامل العلوم.
- المواد الأدبية والعلمية.
- المناهج المركزية والمحلية.
- أهداف واضحة ومحددة ومخرجات قابلة للقياس لكل منهج.

المتعلم

- دور أكبر للمتعلم في اختيار ما يدرسه وكيفية دراسته ومشاركته في تخطيط وتقييم العلمية التعليمية.
- طرق التعليم والتعلم وتقويم المعلم والمتعلم.

الحياة الطلابية

- تنمية الممارسة وحرية الطلاب في تقرير أنشطتهم.
- ربط الأنشطة المدرسية بالأندية ومراكز الشباب وتيسير دخول الطلبة لهذه الأماكن وممارسة بعض الأنشطة المدرسية بها.
- إدراج الأنشطة المدرسية في تقييم الطالب من المرحلة الابتدائية.

الجودة

- معايير القياس.
- أطراف القياس.
- التقويم المستمر.

ميثاق الشرف

- تحديد عناصره.
- الالتزام به.

توصيات محور قضايا الإصلاح في التعليم الجامعي

ينطلق مفهومنا لإصلاح التعليم العالي من الإيمان العميق بأن التعليم العالي ضرورة قومية، فهو بمثابة قاطرة التقدم التي تقود المجتمع إلى تحقيق أحلامه وأمانيه. وفي الوقت نفسه، تأكيد أهمية التأثير المتبادل بين الجامعة والمجتمع، فالكثير من مشاكل الجامعة يرجع إلى مشاكل المجتمع، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، كما أن تلكؤ إيقاع الجامعة في التطور، وتخلّفها عن اللحاق بركب التقدم ينعكس بآثاره الضارة على المجتمع ويسهم في تخلفه. ولذلك فإن أي مواجهة جذرية لمشكلات الجامعة هي في الوقت نفسه مواجهة حقيقية لمشكلات المجتمع. ولكن لابد من الفصل – في هذا المجال – والتركيز على الجامعة، من حيث أهميتها وأدوارها. إن التعليم الجامعي – لفي إطار السياسة التربوية الشاملة – من المؤسسات التي تسهم في تكوين الفرد والمجتمع وتشكيل ملامحه في الحاضر المتجه صوب المستقبل، وذلك بما يضمن المسار الصاعد للأمة على طريق التقدم العلمي والتطور الفكري وتشجيع الطاقات الإبداعية على الازدهار. والهدف هو مجاوزة الواقع الاجتماعي السياسي الفكري العلمي بما يحقق الأماني القومية ويتصدى لمشكلات المجتمع وعوائق التقدم.

ومن هذا المنظور نصوغ المحاور التالية التي نقصد بها إلى إصلاح التعليم الجامعي:

أولا: كيان الجامعات:

1- استقلالية الجامعات: يعتمد إصلاح التعليم في الجامعات المصرية على الإصلاح السياسي والاقتصادي ولذلك يجب دمج سياسات إصلاح التعليم في سياسات الإصلاح السياسي والاقتصادي مع الأخذ في الاعتبار إشراك المجتمع المدني والمستفيدين والمعنيين بالتعليم في عملية الإصلاح التعليمي. فحرية الجامعات واستقلالها جزء لا يتجزأ من منظومة الحريات السياسية والعامة.

2- حرية المناخ السياسي والاستقلال الفكري لأعضاء هيئة التدريس والطلبة والجهاز الإداري أصبحت مطلبا عاما يجب اعتماده والتفكير في آليات تنفيذه.

3- لا يمكن الحديث عن إصلاح حقيقي للتعليم الجامعي في غياب إستراتيجية شاملة للتعليم الجامعي في مصر قد تتنوع تفاصيلها ما بين جامعة وأخرى ولكن تتفق في المبادئ الأساسية التي تؤكد مهامها البحثية وحريتها في البحث العلمي والابتكار ومشاركتها المجتمعية وضمان جودة التعليم بها.

4- ضرورة الاستقلال المادي للجامعات وتفعيل دور اللامركزية فيها بما يجعل قراراتها نابعة من داخلها في ضوء رسالتها المعلنة وأهدافها واستراتيجياتها وأنشطتها وفي هذا الإطار، يعتبر التمويل مسألة حيوية في تطوير الجامعات، ولابد من تضافر الجهود ما بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة للتوصل إلى أساليب جديدة، وحلول غير تقليدية لدعم عمليات التمويل ومضاعفتها على نحو يتجاوب مع متطلبات المجتمع والتحديات الجديدة التي تواجهه.
بالإضافة إلى تحرير الجامعات المصرية من القيود المالية مع مراجعة التصرفات المالية من الجهات الرقابية على الأموال في الدولة.

5- من المعلوم أن تعداد الشباب أقل من 25 سنة في جمهورية مصر العربية 45 مليون تقريبا مع العلم أن الشعب المصري يتزايد بمقدار 1,7 مليون نسمة سنويا. ولذلك فإن التوسع في إنشاء الجامعات الجديدة، حكومية أو أهلية أو خاصة، ضرورة لازمة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب، تحقيقا للمسؤولية القومية لإتاحة فرص التعليم للجميع. على ألا يتم إنشاء جامعة جديدة، أهلية، خاصة أو حكومية، إلا حسب المواصفات القياسية لإنشاء الجامعات المتقدمة في كل المجالات وعلى كل المستويات. وفي الوقت نفسه لابد من مراجعة الجامعات والمعاهد العليا الخاصة التي لا تتوافر فيها الشروط اللازمة أو المواصفات القياسية الضرورية.

6- النظر إلى المعاهد التكنولوجية وكيفية تطويرها وضمان جودة التعليم فيها وامتلاك خريجيها المهارات الفنية التي تؤهلهم للتنافس في سوق عمل.

7- ضرورة الإسراع في إنشاء هيئة قومية لضمان الجودة والاعتماد في الجامعات المصرية، كهيئة مستقلة، لا يخضع العاملون فيها أو أعضاؤها لضغوط خارجية من أي نوع. وتمتلك – بناء على استقلالها الكامل – سلطة التوجيه لضمان جودة التعليم والمتابعة والتفتيش والاعتماد وإلغاء الاعتماد. يلزم أن تعمل هذه المهنة بشفافية وحيادية وأن تكون مسئولة عن تقديم تقرير معلن للمجتمع عن ضمان جودة التعلم في المؤسسات التعليمية المختلفة. ويلزم ذلك

إنشاء مراكز لضمان جودة التعليم، في كل جامعة، لتطوير عملية الأداء العلمي والتعليمي، ويغطي اختصاص هذا كافة الكليات التابعة للجامعة.

8- إن فعالية المقترحات السابقة ترتبط بالمراجعة الجذرية لقانون الجامعات الحالي، وتطويره بما يضع الجامعة المصرية في مصاف الجامعات المتقدمة عالميا، متضمّنا المبادئ اللازمة لعمليات التطوير المستمرة، وضمان الجودة في التعليم، ومحقّقا لدوافع تنمية البحث العلمي، والحوافز على تطوير المعرفة النوعية لكل باحث، والعوامل التي تحافظ على كرامة الأستاذ الجامعي وحريته الأكاديمية والمستوى اللائق بالمعيشة الذي يعينه على تطوير أدائه باستمرار. ويستلزم ذلك مراجعة شروط التعيين، وقواعد الترقيات، وسن التقاعد، والمرتبات، جنبا إلى جنب مع ما يؤكد ضرورة استقلال كل جامعة وتميزها في إطار التنوع الأكاديمي اللازم.

ثانيا: الإدارة الجامعية:

1- إنشاء مجلس أمناء لكل جامعة.

2- تحديث الإدارة الجامعية، وعياً وفكراً وممارسة، بما يتماشى مع علوم الإدارة الجامعية الحديثة.

3- تطبيق مبدأ الكفاءة لا المحسوبية بكل أنواعها في الإدارة الجامعية، وتجنب أي تدخل من خارج المؤسسة الأكاديمية. ووضع التاريخ العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الاعتبار بما لا يقلل من أهمية التاريخ الشخصي لهم، والالتزام بالنـــزاهة وأخلاقيات البحث العلمي.

4- لكل من نظام الانتخاب والتعيين للقيادات الجامعية عيوبه، غير أنه من الأفضل الاعتماد على أسلوب "الإعلان المفتوح"، والتقدم الحرّ لشغل الوظائف الجامعية، حسب شروط محددة تعين على اكتشاف الكفاءات، ويكون الاختيار عن طريق لجان متخصصة على أعلى مستوى علمي.

5- استقلال الإدارة الجامعية في قراراتها، وفق مقتضيات تطوير الجامعة، وتحقيق أهدافها الأساسية، بعيداً عن أية ضغوط سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية.

6- اشتراط التفرغ الكامل للوظائف القيادية العليا في الجامعات والتعويض المالي المناسب لها.

7- العمل على أن يكون تعيين القيادة الجامعية تعاقديا، ويكون الاستمرار فيها مرهوناً بتنفيذ برامج التطوير للمشروع والنجاح في أدائها.

8- إعادة تخطيط قطاعات التعليم بالجامعة لتواكب التطور الإداري بإضافة قطاعات للجودة والمصادر التعليمية والتخطيط والتطوير وقياس الأداء بالإضافة إلى القطاعات التقليدية وهي شؤون الطلبة والتعليم، والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

9-إعادة ترتيب الكليات والأقسام العلمية داخل الكليات مع دمج الأقسام المتشابهة في الجامعة الواحدة بدلا من تقسيمهم على كليات مختلفة.

10- تفعيل دور تكنولوجيا المعلومات في إدارة الجامعة.

ثالثا: البرامج والخطط الدراسية:

1- أهمية التنسيق بين التعليم الجامعي والتعليم قبل الجامعي لتأهيل الطلاب بما يتناسب ومتطلبات التعليم الجامعي والعالي ووضع خطة جذرية لعلاج الآثار غير المواتية التي تنتج عن النواحي السلبية في التعليم ما قبل الجامعي.

2- توفير سبل تنمية القدرات العقلية والإبداعية وتشجيع التفكير العلمي الخلاق، بعيدا عن آليات النقل والتلقين والتقليد، وحماية الاجتهاد الفكري والتجريب العلمي من أية قيود تفرض عليه، مهما كانت المسميات.

3- الاهتمام بتطوير تعليم اللغات الأجنبية ، وذلك جنبا إلى جنب العناية بإتقان اللغة القومية.

4- تحديد أهداف البرامج والخطط الدراسية في إطار الخطة الإستراتيجية لكل جامعة، والحرص على تطوير هذه البرامج وتحديثها بما يتناسب والإيقاع المتسارع للعلم والمعرفة في العالم المتقدم.

5- تطوير نموذج تعليمي يصبح الطالب فيه محور الاهتمام في جميع أنشطة العملية التعليمية، ويتيح للطالب تنمية قدراته على التعلم الذاتي وإطلاق طاقاته الكامنة كي يصبح قادرا على الإبداع والابتكار.

6- توظيف تقنيات التعليم الحديثة في المناهج الدراسية.

7- إضافة وتدعيم البعد الدولي في البرامج والخطط الدراسية. ويعني ذلك ضرورة أن تضع الجامعات استراتيجيات فعالة لمد جسور الاتصال والتعاون مع المجتمع المحلي والعربي والمؤسسات الدولية، وذلك وفق برامج عمل محددة تبرز دور الجامعة وتساعد على اكتساب وتبادل الخبرات.

8- تشجيع التدريس والبحث البيني وذلك بما يلغي صفة الجزر المنعزلة عن المجالات المعرفية أو العلمية في إيقاع تقدمها المتسارع. ويلزم لذلك وضع الدراسات البينية في المقررات الدراسية، وتشجيع البحث في مجالاتها بما يعود بالفائدة على كل فروع المعرفة.

9- إدخال نظام الساعات المعتمدة والمقررات الاختيارية للطلبة مع المقررات الإجبارية.

10- تطوير الاختبارات وأسئلة الامتحانات لتقويم أداء الطلبة بحيث تتوافق مع الأهداف التعليمية، وتلاءم قياس القدرات المعرفية للطلبة، وتستجيب للتطورات المعرفية المتلاحقة مع قياس المهارات والسلوكيات التي تعلمها الطالب. وتوفير تقنية المعلومات المتاحة لتقييم الطالب مما يعطي فرصة طيبة لإعداد نماذج متعددة ومتطورة للأسئلة الامتحانية وتصحيحها إلكترونيا.

10- تقييم البرامج الدراسية دورياً.

رابعا: تطوير الدراسات العليا:

1- وضع مواصفات ومعايير الجودة اللازمة للترخيص للأقسام العلمية باقتراح وتنفيذ برامج دراسية في مجال الدراسات العليا.

2- تطوير قدرات طلاب الدراسات العليا في مناهج البحث العلمي، التقليدية منها والمتقدمة، وإكسابهم المهارات والتقنيات البحثية الحديثة مثل الحاسب الآلي واللغات الأجنبية كشرط أساسي لإجازة شهاداتهم.

3- تطوير نظام الإشراف الحالي بحيث يسمح في مجال البحوث التطبيقية بمزيد من الالتحام بين مجالات الإنتاج والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى تعميق الصلة بين الجامعة والمجتمع.

4- ضرورة وجود خريطة بحثية بكل جامعة، مرتبطة بخريطة الدولة وبمشكلات التنمية والبيئة المحيطة بالجامعة

5- تشجيع البحوث التي تعتمد على التفاعل بين التخصصات العلمية المختلفة بما يقود إلى مقاربات أكثر واقعية في معالجة المشكلات البيئية والمجتمعية.

6- تطوير برامج بحثية تقوم بها فرق بحثية متكاملة لدراسة قضايا متعددة الجوانب، والسعي لتطوير آليات تدريب الباحثين في هذه القضايا..

7- توثيق الصلة بالعلماء المصريين بالخارج.

8- تخفيض الرسوم والضرائب على الأنشطة البحثية وعلى الأجهزة المتصلة بها.

خامسا: أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم:

1- وضع هياكل وظيفية متطورة، تدفع بالجامعة إلى الأمام، وربطها بالاحتياجات التعليمية والبحثية.
2- تحديد العلاقة بين أعضاء هيئة التدريس والجهاز الإداري وبين الجامعات من خلال تطبيق نظام تقويم جاد يقوم على المساءلة للعلاقة التعاقدية.
3- إتاحة الحرية اللازمة للجامعات لزيادة الحوافز المادية، طبقا لمواردها، وحسب قواعد تعاقدية ملزمة.
4- انتقال أعضاء هيئة التدريس بين الجامعات لتبادل الخبرات والثقافات.
5- تفعيل نظام طلاب المنح العلمية التي لا تعني التعيين، وذلك إلى جانب نظام تكليف المعيدين.
6- تعديل نظم الترقّي بما يعكس أداء أعضاء هيئة التدريس، وإمكانية مشاركة أساتذة من الخارج للحكم على الأبحاث العلمية، وإعادة النظر جذرياً في أسس اختيار اللجان العلمية.
7- توسيع مساحة حرية التعبير وحرية البحث لأعضاء هيئة التدريس.
8- تطعيم هيئات التدريس بعناصر من أصحاب الخبرات البارزين من المهن المختلفة في المجتمع.
9- تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس ببرامج مختلفة، وربطها بالترقيات وتقلّد المناصب الإدارية والعليا بالجامعة.
10- تمويل المشروعات الابتكارية وغير التقليدية في الأبحاث والتدريس والسعي إلى دعمها.
11- توفير فرص التعليم المستمر والتنمية المهنية المستمرة لأعضاء هيئة التدريس.
12- التوسع في البعثات والمهمات العلمية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، وخاصة في العلوم المستحدثة والعلوم المستقبلية.

سادسا: الطلاب:

1- ضرورة إعادة دراسة نظام مكتب التنسيق والتوصل إلى طريقة عادلة وأكثر كفاءة لقبول الطلبة في الجامعات المصرية بحيث لا تعتمد فقط على درجاتهم في الثانوية العامة.
2- مشاركة الطلبة في اللجان المختلفة في الجامعات والكليات.
3- حتمية تفعيل النشاط الطلابي الثقافي والسياسي في الجامعات المصرية، بما يؤدي إلى إتاحة الفرصة لكافة التيارات والأفكار للتفاعل بين الطلاب في مجتمعهم الجامعي، بما يحفزهم على المشاركة في كافة نواحي الحياة الجامعية.

4- توفير إرشاد أكاديمي واجتماعي للطلبة.

5- الحرص على أن يكتسب الطلبة خبرة تطبيق ما يتعلمونه من معارف ومهارات ميدانيا، وبصفة خاصة تدريبهم في المؤسسات ومواقع العمل المناسبة خلال العطلة الصيفية.

6- مشاركة الطلبة في البحوث الممولة مع أعضاء هيئة التدريس وخاصة في الدراسات الميدانية.

7- تشجيع الكليات على طرح مقررات دراسية تكاملية تستهدف إحداث الترابط بين ما يدرسه الطالب من مقررات في مجال التخصص، ويعتمد في الطرح على دراسة الحالات العملية، ويؤكد على الحوار والنقاش والتعلم المستقل.

8- إتباع أساليب تعلّم غير تقليدية، تدفع الطالب إلى اكتشاف الحقائق والمعارف الجديدة، وتعطي له مزيدا من المسئولية في التعلم، وتتيح له فرصة التعاون والمشاركة مع أستاذ المقرر الدراسي ومع زملائه من الطلبة في نفس الوقت.

9- استحداث مقررات دراسية خاصة في السنة الأولى من التحاق الطلبة بالجامعة تساعد الطالب على زيادة فعالية وكفاءة جهوده التعليمية، مثل إدارة الوقت ومهارة التفكير والتفكير الناقد ومهارة الاتصال.

سابعا: المصادر التعليمية :

1- تحديث البنية الأساسية للجامعات والكليات.

2 - الاهتمام بمكتبة الجامعة التقليدية والمكتبات المرقمية.

3 - إتاحة فرصة البحث العلمي للطلبة وتسهيل استعمالهم للمعامل والمكتبات التي تتيح لهم فرص الإبداع وبالتالي اكتشاف المهارات والنبوغ بينهم.

4 - تبادل المصادر التعليمية بين الجامعات المختلفة.

5 - استخدام تكنولوجيا المعلومات في الجامعات المصرية لتطوير العملية التعليمية.

6 - تشجيع أعضاء هيئة التدريس والطلبة على استعمال مراجع علمية متعددة والتقليل من استعمال "كتاب القسم" في التدريس.

توصيات محور قضايا الإصلاح في البحث العلمي

مقدمة:

يقاس تقدم الأمم بقدر اهتمامها بالبحث العلمي والتكنولوجيا، فالبحث العلمي هو قاطرة التنمية، وهو الذي ينهض بما يولده من ابتكارات واختراعات مستمرة باقتصاديات الدول، ويحسن بالتالي من الأوضاع الاجتماعية للشعوب فضلا عن انعكاساته على أوجه الحياة المختلفة الأخرى – وباختصار فإن البحث العلمي هو الذي يعطي القدرة اللازمة لاكتساب الاحترام الدولي وصيانة الأمن القومي لأي دولة تريد أن تكون لها مكانة مرموقة بين سائر الدول.

تقييم الوضع الحالي

إن الجهود المتواضعة التي بذلتها الدولة في مصر في مجال البحث العلمي والتنمية التكنولوجية لم تكن في معظم المجالات – كافية لإيجاد حركة بحثية نشطة تواكب مثيلاتها في الدول الآخذة بأسباب التقدم، والعبرة ليست بعدد البحوث المنشورة فحسب وإنما بكم النتائج التي تم الاستفادة منها وأخذت طريقها إلى التطبيق، ويكفي أن نلقي نظرة على أعداد براءات الاختراع المصرية ونقارنها بتلك المسجلة في الدول مثل الهند وكوريا الجنوبية وجنوب أفريقيا لكي ندرك حقيقة الوضع الذي وصلنا إليه. كما أن البحث العلمي في مصر يعاني من معوقات ثقافية مجتمعية أدت إلى ضعف الطلب على خدماته.

*** وقد يكون من المناسب أن نتناول أوضاع بعض مقومات البحث العلمي والتنمية التكنولوجية بشيء من التفصيل على النحو التالي :**

أولا: السياسات والخطط:

لا توجد سياسة واضحة ومعلنة بالنسبة للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية – مما جعل هذا القطاع هامشيا – وجعل إسهامه في التنمية غير محسوس.

كذلك لا توجد خطط بحثية على المستوى القومي أو المؤسسي أو تحت المؤسسي أو القطاعي باستثناء جهود متفرقة وخطط محدودة كتلك التي تصنعها المجالس واللجان النوعية بوزارة الدولة للبحث العلمي أو أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا وعدد محدود من الأماكن والمعاهد البحثية والتي تحتاج أيضا للتطوير ودعم التمويل والتحرر من اللوائح الجامدة. كما أن غياب التنسيق أدى إلى التكرارية وعدم التكامل وساهم في إهدار الإمكانات والجهود.

ثانيا: القدرات البشرية:

الكوادر البشرية متوافرة عددا، وإلى حد ما نوعًا في معظم التخصصات، وفي هذا الصدد يلاحظ ما يلي:

- وجود معوقات مرتبطة بإعداد وتكوين الباحث العلمي.
- نقص التفاعل المستمر مع المراكز البحثية العالمية لاستيعاب المستجدات أولا بأول مما ينعكس بالسلب على القدرات البحثية وخاصة على المدى الطويل.
- ضعف الاحتكاك بمواقع الإنتاج والخدمات لمعرفة الحاجات الحقيقية للمجتمع.
- أن النظام الحالي للترقيات وتقييم البحوث لهما سلبيات تؤثر على نوعية الباحث.
- أن التفاعل بين الباحث وتكوين الفرق متكاملة التخصصات لحل مشكلات محددة من مختلف جوانبها مازال محدودا.
- أن تقويم أداء الأفراد من المؤسسات البحثية لا يتم وفق نظم جادة مستمرة ومستقرة ولا يرتبط بنظام للتحفيز المادي والمعنوي لمن يثبت حسن أدائه والعكس.
- أن الكادر الفني المساعد غير متوفر، والمتاح منه ضعيف المستوى.
- أن هناك خللاً في توزيع القوى البشرية العلمية بين قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وقطاعات الإنتاج والخدمات.
- ضعف الاستفادة من علمائنا المغتربين في الخارج.

- تدني دخول العاملين في البحث العلمي ومعاونيهم وعدم الإلمام الكافي باتفاقيات الملكية الفكرية وتأثيرها على مناخ البحث العلمي.
- عدم وجود الحوافز الكافية والدعم لتسجيل براءات الاختراع.
- تضخم الجهاز الإداري في الجهات البحثية وبيروقراطية لوائحه ونظمه.

ثالثا: التمويل:

الرقم المعلن مؤخرا عن مخصصات البحث العلمي والتنمية التكنولوجية في مصر هو 0.79% من الدخل القومي – ولكن المتاح الفعلي أقل من ذلك بكثير، وهو متناثر، وغير موجه في معظمه، والجزء الأكبر منه يدرج لسداد المرتبات وما في حكمها.

علمًا بأن المعدلات العالمية تتراوح بين 1.5 -2 % من الدخل القومي للدول.

– ويصل في الدول الصناعية إلى 2.5 – 3 % – و في إسرائيل يفوق 3.2 % من الدخل القومي.

ولا يوجد تمويل وارد من القطاع الخاص الخدمي أو الإنتاجي في مصر إلا فيما ندر.

– عدم الاستفادة بالشكل المرضي من المنح والهبات والمعونات الخارجية.

– عدم الإدارة الجيدة لمصادر الدخل وحسن توظيفها.

– عدم كفاية الدعم الموجه لتطوير الإبداعات والابتكارات حتى يمكن تسويقها والاستفادة منها.

رابعا: الإمكانات البحثية:

– الإمكانات في معظمها متدنية – متكررة – متناثرة – ولا توجد نظم مستقرة للصيانة والإصلاح خاصة للأجهزة غالية الثمن، ومعدلات الاستفادة الحقيقية منها وساعات تشغيلها منخفضة.

أما المكتبات والمصادر الأخرى للمعلومات فتحتاج إلى ثورة في تحديثها وربطها بمثيلاتها على المستوى العالمي.

– عند توافر الإمكانات فهي لا تدار بشكل جيد للاستفادة المثلى منها.

– المحاولات التي تمت في بعض الجهات لإيجاد معامل مركزية تجمع بها الأجهزة غالية الثمن لم تحقق النجاح المأمول منها.

– تفشي ظاهرة الاستقلالية بالأجهزة للأفراد دون المؤسسات.

– عدم إمكانية توافر استخدام المكتبات 24 ساعة _ 7 أيام في الأسبوع.

خامسا: التنمية التكنولوجية:

– تنمية التكنولوجيا المحلية تواجه عقبات متعددة من أهمها القصور في تنمية القدرات الإبداعية وعدم تكامل حلقات نقل نتائج البحوث إلى التطبيق.

أما مراحل نقل التكنولوجيا من الخارج وتطويعها فلا تجد المناخ المواتي ولا المقومات اللازمة في معظم المجالات.

وعموما فالعلاقة بين المؤسسات البحثية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية ضعيفة ولا يوجد تعاون مثمر يعتد به في كثير من القطاعات.

– غياب أو ندرة وحدات البحث والتطوير التكنولوجي في قطاعات الإنتاج والخدمات وضعف مستوى الموجود منها من حيث التجهيزات وقدرات القوى البشرية العاملة بها.

– التنمية مرتبطة بالأفراد (الرؤساء) دون وجود نظام داخل المؤسسة.

– القدرات الابتكارية محدودة وتعاني من ضعف الصرف على تنميتها.

– ثقافة براءات الاختراع معدومة حتى بين العاملين في البحث والتطوير.

– التشريعات المرتبطة بتنمية التكنولوجيا في حاجة إلى مراجعة شاملة وتحديث وتصحيح.

وفي نهاية هذا التشخيص ... لابد أن نؤكد على تواجد أماكن وتجارب ونماذج بحثية مضيئة في مصر وهي على محدوديتها تعد مراكز تميز بكل المقاييس ونبراساً يهتدي به، ويلزم أن ندرس عوامل نجاحها تحت المناخ السائد لتكثيف هذه العوامل والاقتداء بها والعمل على زيادة أعداد هذه الوحدات البحثية والمدارس العلمية المستقرة والتجارب والنماذج والخبرات الناجحة .

الرؤى المستقبلية ومقترحات التطوير والإصلاح

أخذاً في الاعتبار أن هناك إرادة سياسية قوية لدعم أنشطة البحث العلمي والتكنولوجيا حاليا، وحس متنامي من الدولة بأهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه في تحقيق الأمن القومي والاقتصادي والاجتماعي ومواجهة التحديات الإقليمية والدولية الراهنة بما يتناسب والعمق الحضاري المصري....

وإدراكاً لسيادة القناعة بين العاملين بالبحث العلمي وغيرهم بضرورات الإصلاح والتطوير بخطى متسقة للوفاء بالاحتياجات المجتمعية، والاقتداء بالتجارب الناجحة، ومواكبة المتغيرات العالميـــة، وزيـــادة الربط والانفتاح على العالم الخارجي، واضعين في الاعتبار أن سياسات الماضي قد لا تـــصلح للحاضـــر والمستقبل.

من هذه المنطلقات وغيرها نبعت رؤى ومقترحات الإصلاح على النحو التالي:

أولا: السياسات والخطط القومية:

- يجب على الدولة أن تضع سياسة ورؤية مستقبلية واضحة ومعلنة، وأولويات محددة للبحث العلمي والتكنولوجيا تتمشى مع احتياجات المجتمع، والظروف العالمية السائدة في عصر المعلومات وتفاعل التخصصات، وأن توفر لها الإمكانات والظروف المناسبة لإنجاحها، مع تقييم نتائجها باستمرار ومراجعتها كل فترة. كذلك يجب أن يتم تطوير إستراتيجية قومية للبحث العلمي والتكنولوجيا ينبع عنها إستراتيجيات بحوث نوعية وقطاعية لمجالات العلوم والتكنولوجيا المختارة يشارك في إعدادها هيئات البحوث في المؤسسات البحثية وتستفيد من التجارب الناجحة محلياً في هذا الصدد. وهنا يجب أن ننوه إلى أمرين:

أولهما: أن سياسة البحث العلمي لا بد أن تبنى في إطار الرؤية الإستراتيجية لصورة المجتمع المصري على المدى البعيد. وأن تساندها الدولة بكل الوسائل اللازمة.

ثانيهما: أن سياسة البحث العلمي يجب أن تكون في ظل مناخ ثقافي مجتمعي مناسب، ومهيأ للعلم والبحث العلمي، وداعم للمشاركة المجتمعية، مما يجعل من الطلب على خدمات البحث العلمي أمراً مؤكداً، وأن تهيئة هذا المناخ تقع على عاتق جهات عديدة في مقدمتها جهات التعليم والإعلام.

- أن يسند إلى أكاديمية البحث العلمي بالتعاون مع الوزارات المعنية ترجمة سياسة الدولة إلى خطط قومية لتحقيق أهداف محددة يشارك المختصون في وضعها ويخصص لها التمويل المناسب وفق خطة زمنية محددة وتنشر في خرائط بحثية على كل الجهات المعنية.

- أن يسند إلى أكاديمية البحث العلمي بالتعاون مع الوزارات المعنية ترجمة سياسة الدولة إلى خطط قومية لتحقيق أهداف محددة يشارك المختصون في وضعها ويخصص لها التمويل المناسب وفق خطة زمنية محددة وتنشر في خرائط بحثية على كل الجهات المعنية.
- أن يكون إسناد تنفيذ المشروعات المدرجة تحت هذه الخطط وفق نظام تنافسي موحد.
- أن يوضع لهذه الخطط نظام متطور للمتابعة وقياس الأداء.
- ربط البعثات بهذه السياسات والخطط القومية.
- السعي بمختلف السبل لتقوية الروابط بين المؤسسات البحثية وقطاعات الإنتاج والخدمات مع وضع أطر قانونية واضحة تعزز التفاعل مع القطاع الخاص.
- إجراء الدراسات المنهجية واستطلاع رأى المجتمع العلمي في قضاياه.
- إشراك شباب الباحثين في المجالس واللجان والمؤتمرات التي تناقش قضية البحث العلمي وتطويره.
- ربط العلماء المصريين بالخارج مع سائر مؤسسات الدولة المعنية بالبحث والتطوير عن طريق عضوية لجان، إشراف، مشاريع مشتركة،...إلخ، والاقتداء في ذلك بالتجارب الناجحة في الهند والصين.
- التنسيق بين الجهات المختلفة بما يضمن التكامل والترشيد.

ثانيا: التخطيط المؤسسي:

– يجب دراسة وضع وتبعية المراكز والمعاهد البحثية الحالي وتطويره أو إعادة هيكلته وتوزيع مقوماته لتحقيق أكبر قدر من الفاعلية والتكامل في ظل التغيرات العالمية والمحلية وضمان حسن توظيف الموارد المتاحة والربط الفعال مع قطاعات الإنتاج والخدمات.

– تلتزم كل مؤسسة بحثية بخوض المنافسة للحصول على أكبر نصيب ممكن من تنفيذ الخطط القومية الموضوعة والذي يتمشى مع حسن استغلال الإمكانات البشرية والمادية لديها حيث تراعى في كل مؤسسة مجالات التميز التي يمكن أن تتفوق فيها، ويشكل الإسهام في تنفيذ خطط الدولة جزءاً رئيسيا من تمويل المؤسسة البحثية إضافة إلى سعيها بمختلف الوسائل لزيادة مساهمة القطاع الخاص الصناعي والخدمي في تمويل البحوث لديها وزيادة الطلب على خدماته.

– وضع معايير جودة تبرز مراكز التميز ومساندتها حتى تحافظ على تميزها وتنمية الضوابط الأخلاقية عند إجراء البحوث ونشرها والإعلام عنها.

– كذلك يجب أن يراعى في التخطيط المؤسس تشجيع البحوث في مجالات العلوم الأساسية والعلوم البينية والعبر تخصصية ودراسة الحالة والبحوث الاجتماعية – وإقامة علاقات تعاون طويلة المدى مع الجهات العلمية الأجنبية المناظرة ذات السمعة المرموقة.

ثالثا: القدرات البشرية:

إن الأمر يحتاج في هذا المجال إلى تطوير كمي ونوعي جذري يشمل :

- دعم ثقافة البحث العلمي والاهتمام بتكوين باحث المستقبل وتنمية قدراته الابتكارية والإبداعية بدءا من المراحل التعليمية الأولى.
- توفير سبل وأساليب التفاعل والاحتكاك المستمر بين الباحث والمراكز البحثية الخارجية في تخصصه – ومشاركته في أنشطة المجتمع العلمي والبحث العلمي بفاعلية وتوفير فرص التدريب الخارجي التي تمكن الباحث من استيعاب المستجدات المتسارعة في العالم دائم التطور – ومضاعفة أعداد البعثات للخارج لتطعيم المجتمع العلمي بدماء وخبرات جديدة وخاصة في مجالات العلوم الحديثة – وإعادة النظر في نظم ولوائح الإيفاد والبعثات .بما يضمن تعظيم الاستفادة للموفدين والمبعوثين ومتابعتهم بعد العودة .بما يضمن حسن توظيف قدراتهم المكتسبة واجتذابهم والمحافظة عليهم.
- وضع نظم مستقرة تضمن احتكاك الباحث .بمواقع الإنتاج والخدمات في تخصصاتهم والتفاعل الذي يؤدي إلى وضع البحث العلمي في خدمة هذه المواقع عن اقتناع ومشاركة من القائمين عليها.
- إعادة النظر في لوائح الترقيات – ومعايير تقييم الباحث العلمي .بما يضمن الرفع المستمر في مستواه والتطعيم بدماء جديدة.

- وضع نظم جادة مستمرة ومستقرة لتقييم أداء القيادات والأفراد والمؤسسات البحثية يرتبط بمعايير جودة ويشارك فيه علماء من الخارج ويرتبط بنظام التحفيز المادي والمعنوي لمن يثبت حسن أدائه والعكس.
- إدارة المؤسسات البحثية تحتاج إلى اهتمام خاص ... فهي تحتاج إلى علم وخبرة وحزم وحنكة مما يحتم على الدولة اختيار القيادات بنظام مفتوح وفقًا لمعايير محددة وإعداد القيادات التي سيختار من بينها مديرو المؤسسات البحثية وقياداتها إعدادا جيدا قبل توليهم لهذه المناصب وبعدها، وهذا الأمر حيوي لحسن توظيف القدرات البشرية والتوظيف الأمثل واختيار أكفأ العناصر واستمرارية حيوية الإدارة.
- مساندة الإدارة المسئولة بلوائح مرنة وقواعد تضمن انضباط وحسن استغلال الإمكانات مع سرعة التصرف بما يؤدي في النهاية إلى الجدوى الاقتصادية الإيجابية للتشغيل.
- الاهتمام بإعداد الكوادر الفنية المساعدة واستمرار تطوير أدائها حيث تشكل مكونا هاما في العملية البحثية.
- الإشراف العلمي: متطلبات، واجبات، حقوق.
- مزيد من الانفتاح العلمي على العالم الخارجي والاستعانة بالخبرات الأجنبية.
- الاهتمام بالعلوم الأساسية.
- قضايا إعداد الكوادر الأساسية والمعاونة وفني الصيانة.
- قواعد بيانات بالقدرات البشرية في مجالات البحث العلمي المختلفة وإنتاجها العلمي تتيح حسن الاستفادة بها.
- قواعد بيانات بالبحوث المنشورة في الجهات البحثية (إعداد تقرير سنوي لكل جهة).

رابعا: الإمكانات البحثية:

يقتضي الإصلاح و التطوير ما يلي:

أ] الأجهزة العلمية:

- إعداد حصر وقواعد بيانات للأجهزة والإمكانات بكل جهة بحثية– وإعلانها.
- إيجاد معامل مركزية للأجهزة غالية الثمن وتوظيف كوادر فنية مؤهلة لتشغيلها وحسن إدارتها وصيانتها ودراسة عوامل نجاحها في الدول المتقدمة والاقتداء بها.
- عمل عقود صيانة سنوية لكافة الأجهزة بما يضمن صلاحيتها لأطول فترة ممكنة.
- تبادل بيانات حصر الأجهزة والإمكانات بين الجهات البحثية بما يمكن من استخدامها على مستوى وطني أوسع.
- استكمال النقص الواضح في الإمكانات البحثية وخاصة في مجالات البحوث الجديدة.

ب] مصادر المعلومات: توفير وسائل الاتصال مع المصادر المختلفة على مستوى العالم.

ج] وضع قاعدة بيانات عن العاملين والمؤسسات المصرية في كل مجال وكذلك الإمكانات.

د] توظيف البرامج التدريبية لخدمة البحث وكذلك المشاركة في المؤتمرات العالمية.

هـ] الاهتمام بوحدات التطوير نصف الصناعي والحقلي حيث تمثل حلقة مفقودة ولازمة لتطبيق نتائج البحوث.

و] استكمال إنشاء وتفعيل مراكز البحوث التي تخدم المحليات وربطها بقواعد الإنتاج في المحافظات ومراعاة البعد المكاني عند التخطيط للبحوث.

خامسا: التمويل:

- الرفع الفوري لنسبة تمويل البحث العلمي في خطة الدولة إلى المستويات المتعارف عليها عالميا وبحيث لا تقل عن 2 % من الدخل القومي – والوصول بها إلى 3% خلال خمس سنوات.

- تشجيع القطاع الخاص على تمويل أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بمختلف الوسائل عملا بما هو متبع في الدول الأخرى التي سبقتنا.
- إلزام الشركات والوحدات الإنتاجية والخدمية بتخصيص نسبة محددة للصرف على أنشطة البحث والتطوير مع تحفيزها على ذلك بإعفاءات ضريبية ومزايا أخرى.
- ترشيد صرف مخصصات البحث العلمي وتوجيهها لتمويل المشروعات البحثية المسندة على أسس تنافسية.
- تخصيص جزء تمويلي لصغار الباحثين والعائدين حديثا من البعثات (seed money) لاستثمارها في بدء مشاريع كبيرة بعد ذلك.
- استخدام طرق ووسائل جديدة لتمويل البحوث والتطوير.
- إنشاء صندوق/ صناديق خاصة لتمويل البحث العلمي والتكنولوجيا يدار ويمول بأساليب غير تقليدية.
- إعادة النظر في اللوائح المالية والإدارية المعوقة.

سادسا: التنمية التكنولوجية:

- توجيه مزيد من الجهد التخطيطي والتمويلي والتنفيذي لقضية التنمية التكنولوجية بشقيها – أي تنمية التكنولوجيات المحلية، واستيراد وتطويع وتطوير التكنولوجيا والتوسع في إنشاء ودعم الحضانات التكنولوجية لتبني الابتكارات وتطويرها والمساعدة في تطبيقها وتسويقها. وإيجاد الآليات التي تضمن تعاون جهات البحث والإنتاج للوصول إلى منتجات منافسة على المستوى الدولي.
- وضع آلية لإشراك المستثمرين والشركات الكبرى في إنشاء شركات إنتاجية لتطبيق نتائج الأبحاث في المؤسسات والجامعات وتدار هذه الشركات بواسطة متخصصين بالإضافة إلى أساتذة الجامعات.. ويخصص جزء من دخل هذه الشركات للمشروعات البحثية بالجامعة لضمان استمرارية النشاط البحثي.
- التركيز على البحوث الهادفة لتعظيم المكون التكنولوجي ذو القيمة المضافة المرتفعة في الإنتاج والخدمات.

- إنشاء وحدات بحثية في مواقع الإنتاج والخدمات وتحويل بعض الجهات البحثية إلى كيانات مشتركة هادفة الربح.
- بذل الجهود لنشر ثقافة احترام الملكية الفكرية والاستفادة منها.
- الاهتمام بدراسة وتنفيذ براءات الاختراع التي سقطت في الملك العام وخاصة في مجالات هامة كصناعات الدواء.
- اتخاذ ما يلزم لتنمية الطلب المجتمعي على الإنتاج والإبداع العلمي.

وفي النهاية...ووعياً بضرورة إيجاد مناخ عام مواتي بعناصره المتعددة، وحتى نجني التأثير المطلوب والدفعة المرجوة... فلا بد أن يتم وضع وسائل وآليات التنفيذ لكل محتويات سلة الإصلاح المطروحة دفعة واحدة وبرؤية شاملة...إن المرجح أن يقود تنفيذ جزء منها فحسب إلى تشظي العمل وخيبة الأمل واستمرار دورات الفشل.

كذلك يجب السعي إلى استمرارية الحوار، مع التقييم وتحديد مواطن القوة والضعف، والقيام بالدراسات المنهجية والمجتمعية، وطرح الحلول غير التقليدية للخروج من أزمتنا.

وأخيراً نود أن نؤكد أن العالم من حولنا يتغير بخطى واسعة وقفزات سريعة بدفع من العلم والتكنولوجيا، وبقاء الحال على ما هو عليه سوف يزيد الفجوة بيننا وبين العالم المتقدم اتساعا ويزيدنا تخلفا وفقرا ويفقدنا أثمن مواردنا البشرية لمصلحة الدول المتقدمة.

كما نعيد التأكيد على أن توجيه الاستثمارات للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية ليس رفاهية ولكن هو ضرورة مطلقة، ولابد من اتخاذ قرار سيادي ينقل البحث العلمي والتكنولوجي من وضعه الهامشي إلى وضعه الطبيعي ليكون فوق كل الأولويات بالدولة وعيا بأنه قاطرة التنمية، وضرورة أمن قومي واقتصادي واجتماعي واستقرار سياسي، وأن يكرس له الاهتمام الواجب بمكانته وتختار أكفأ القيادات لإدارته... ونتمنى أن تكون هناك لجنة عليا دائمة فاعلة يرأسها السيد رئيس الجمهورية وتضم في عضويتها من يراه سيادته والسادة الوزراء المعنيون وتتولى وزارة البحث العلمي أمانتها لكي ترعى البحث العلمي والتنمية التكنولوجية وتصل بها إلى ما نصبو إليه.

محور قضايا الإصلاح في تعليم الكبار ومحو الأمية

في ضوء تعاظم المستجدات والتحديات العالمية والإقليمية وتداعياتها المحلية، وفى ضوء التحول إلى مجتمع المعرفة، وما يتطلبه من ضرورة التركيز على المكون المعلوماتي والمعرفي في بنية التنمية المجتمعية.

وفي ضوء التأكيد من جانب القيادة السياسية على اعتبار قضية الأمية قضية أمن قومي، وباعتبارها تمثل وصمة حضارية وعائقا تنمويا يعترض مسيرة ومجمل حركة التقدم والارتقاء في المجمع، فإن مواجهة الأمية تمثل أولوية مجمل السياسات القومية للمجتمع.

أولا: أهمية مواجهة الأمية:

في هذا الصدد تصبح مسألة مواجهة الأمية بمثابة:

1- حق إنساني ومبدأ ديمقراطي: فقد تضمنت كافة المواثيق المتصلة بحقوق الإنسان، وكذا الدساتير والقوانين الدولية حق الإنسان في أن يشارك في قضايا مجتمعه عن طريق إبداء الرأي أو تقديم المعونة للآخرين، أو الاشتراك في إدارة الشئون العامة لبلاده بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، منظمة أو حرة، وكذا حقه في أن يشارك في الحركة الثقافية لمجتمعه بحرية.

كما أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يقرر أن الجهل يعوق الإنسان عن تحقيق ذاته، ويقر حق التعليم، وهنا تصبح عملية محو الأمية الأبجدية والوظيفية والحضارية، تعبيراً عن حق إنساني، وحاجة من حاجات الإنسان الأساسية، ورغبة في التعليم والتفتح الذاتي والاجتماعي، كما أنها أداة للتحرر من كافة صور السلب والقهر والتبعية والاغتراب.

2- مبدأ تنموي وعمل سياسي: إذ تشير الأمية في تحليلها النهائي إلى أمية مجتمع متخلف، ودالة لنمط حضاري، ومن شأن هذا الفهم أن يقودنا إلى التأثير على أن محو الأمية ينبغي أن لا يكون مقصوراً على المؤسسات التعليمية، بل إنها مسئولية مجتمعية تشارك فيها كافة التنظيمات الشعبية والتطوعية، الرسمية بهدف القضاء على التخلف.

فمحو الأمية عمل سياسي غير محايد يستهدف إكساب الأفراد مهارات حياتية وتقدمية تسهم في زيادة الوعي بالواقع الاجتماعي، ومن ثم تساعد الفرد على تجاوز ما كان يعوقه عن تنمية ذاته ومجتمعه، وهذا يقودنا في النهاية إلى الإصلاح المجتمعي المنشود. كما يقتضي المشاركة الشعبية التطوعية في مواجهة الأمية، ولا ينبغي على قوى المجتمع الفاعلة الانتظار والاتكال على ما توفره الحكومة من إمكانات حيث يتعدى الاهتمام بهذه القضية الجانب الحكومي إلى الجانب الشعبي.

ثانياً: تشخيص الوضع الراهن:

إن المدقق في الوضع الراهن يجد أن هذا الوضع بمثابة حصيلة جهود بدأت منذ فترة طويلة تعود لبدايات القرن العشرين وربما قبلها. وكانت الجهود الأولى لمواجهة الأمية تتسم بأنها جهود شعبية، ثم بدأ الاهتمام الحكومي بها، حيث كانت أول خطة حكومية عام 1922، وكانت تستهدف محو الأمية خلال 20 سنة، ثم توالت الجهود وتوالى إصدار القوانين الخاصة بمحو الأمية قبل ثورة 1952 وما بعدها، ومع ضخامة هذه الجهود وتعدد الجهات التي قامت بها، إلا أنها لم تحقق أهدافها، و لم تصل من خلالها لنتائج ملموسة لتقليص عدد الأميين في مصر، ورغم ذلك فقد كانت لها جوانب إيجابية عدة، حيث:

- وفرت لنا خبرات متنوعة سواء خبرات فنية أو إدارية في مجال محو الأمية، وهذه الخبرات نحن في حاجة لها للمساهمة في وضع أية خطة مستقبلية.

- أدت لتزايد الإحساس بخطورة المشكلة سواء على المستوى الشعبي أو على المستوى الحكـــومي، وهذا الإحساس يعد مهماً لتحريك الجهود وبناء الحماس للمشاركة الشعبية في حمـــلات محـــو الأمية وبرامجها.
- تعدد الأفكار حول سبل مواجهة هذه المشكلة، بما يفيد في بناء خيارات يمكن الاختيار من بينها لبناء تصور إستراتيجي لمواجهة محو الأمية.
- توزع جهود محو الأمية في مختلف مناطق الجمهورية، ومحاولة الربط بين كافة المؤسسات العاملة في مجال محو الأمية وكافة المؤسسات المجتمعة الأخرى، وهذا في النهاية قد يساعدنا في اختيـــار أسلوب المواجهة الأمثل لكل مجتمع محلي، كما يمكننا من التخطيط الجيـــد للمـــشاركة بـــين المؤسسات المختلفة في كل مجتمع محلي داخل مصر من أجل التخطيط لمواجهة هذه المشكلة.
- صدور القانون رقم (8) بموجب القرار الجمهوري رقم 422 لسنة 1991 بتشكيل الجهـــاز التنفيذي لمحو الأمية. وهذا الجهاز الذي يقع عليه عبء التخطيط لمحو الأمية وكـــذلك عـــبء التنسيق لتوحيد الجهود لمواجهة هذه المشكلة.
- انتشار مدارس الفصل الواحد ومدارس المجتمع وكذلك ظهور مبادرة تعليم الفتيـــات وإنـــشاء المدارس الصديقة للفتاة والتي تحولت إلى المدارس الصديقة للبيئة، وكل هذه الجهود تعمل علـــى سد منابع الأمية كما تعمل على التغلب عليها.

على أن فترة التسعينيات من القرن العشرين كانت تمثل علامة فارقة، حيث أعلنـــت القيـــادة السياسية تبنيها لجهود محو الأمية، وتمثل ذلك في اعتبار عقد التسعينيات بمثابة عقد مواجهة الأمية والقضاء عليها، وعلى تداعياتها، إلا أن ثمة معوقات مجتمعية حالت دون تحقيق ها الهدف، ولعل في مقدمتها:

- غياب الرؤية الإستراتيجية الواقعية عن مواجهة هذه المشكلة.
- غياب الأساليب والمناهج العلمية للتخطيط لإدارة مراكز وبرامج محو الأمية.
- ضعف الكوادر البشرية العاملة في مجال محو الأمية.
- النقص الشديد في المعلم المؤهل والمدرب للعمل في مجال محو الأمية نتيجة لتدني النظرة للعمل في هذا المجال.
- ضعف الرقابة على أداء المؤسسات المجتمعية المعنية بمحو الأمية.
- تزايد نسبة إحجام الأميين على الالتحاق بفصول محو الأمية لأسباب عدة.

- ارتفاع عمليات الهدر في التعليم (رسوب – تسرب) مما يشكل مصدراً متزايداً للأمية، ولا سيما في المناطق الريفية والعشوائيات.
- ارتفاع معدلات " التبخر التعليمي" نتيجة لغياب المتابعة الدقيقة لخريجي مراكز محو الأمية مما يؤدي بهم إلى الارتداد للأمية.
- الافتقار إلى أساليب منهجية وموضوعية لتقييم برامج محو الأمية والأداءات الناتجة عنها ومتابعتها.
- التهاون في تطبيق التشريعات والقوانين المعنية بمحو الأمية.
- ضعف حماسة المجتمع المدني للمشاركة في جهود محو الأمية.
- تواضع دور المحليات والمجتمع المدني في مواجهة هذه المشكلة.
- غياب التنسيق بين كافة الجهات التي يمكن أن يكون لها دور فاعل في محو الأمية.
- غياب الحصر الدقيق والتفصيلي عن الأميين، مما أعطى بيانات غير دقيقة ومتناقضة عن حجم هذه الظاهرة.
- عدم تفعيل التشريعات الخاصة بالحد من عمالة الأطفال.

ثالثاً: السياسات والرؤى المستقبلية المقترحة:

أن استشراف المستقبل للقضاء على هذه المشكلة يستلزم ما يلي:

- وضع إستراتيجية على مدى زمني متعدد المراحل بحيث تؤدي إلى خفض نسبة الأمية في كل مرحلة منها مع التركيز على الشريحة العمرية 14 – 45 سنة مع تحديد سقف زمني للقضاء عليها نهائياً.
- مشاركة قطاعات عدة في تنفيذ الإستراتيجية المقترحة، ومنها القطاع الحكومي الخدمي والقطاع الزراعي والعمالي وقطاع الأعمال.
- تكليف الجمعيات الأهلية والجامعات والنقابات بتعبئة جهودها لخدمة هذا الهدف القومي.
- التركيز على الفئات الأكثر حرماناً من التعليم وخاصة المرأة وسكان الريف والفئات المهمشة وسكان العشوائيات.
- الانتقال بمفهوم محو الأمية من التعريف الأبجدي لها إلى التعريف الحضاري، مع التأكيد على أن أمية الإنسان تسلب منه جانباً كبيراً من كينونته، وتؤدي إلى عدم قيامه برسالته التي خلقه الله من أجلها وهي إعمار الأرض.

- استمرار وتقوية الدعم السياسي لمواجهة هذه المشكلة باعتبارها حاجزاً أمام التنمية، كما ينبغي استمرار وضعها على جدول أولويات العمل الوطني مع المتابعة المستمرة لها.

رابعاً : آليات الإصلاح في مجال محو الأمية وتعليم الكبار:

إن وجود آليات الإصلاح لابد أن تنطلق من وعي كامل بخطورة المشكلة وما يمكن أن ينجم عنها من مثالب تحد من تنفيذ أي برامج لتنمية المجتمع أو النهوض به. وتدفع إلى تراجع مكانة الدولة بين الأمم المختلفة في كافة التقييمات العالمية والمتعلقة بمؤثرات التحضر والتنمية والدخل وغيرها، الأمر الذي يدفعنا إلى اقتراح الآليات الآتية بها لإصلاح الوضع القائم في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.

1. الاتفاق على وضع رؤية إستراتيجية توجه جهود محو الأمية وتعليم الكبار بحيث يمكن ترجمتها إلى خطط وبرامج قابلة للتنفيذ.
2. مطالبة الأحزاب والوزارات المعنية والجمعيات الأهلية من خلال الاتحاد العام لعمال مصر والاتحاد العام الاتحاد العام للجمعيات الأهلية والغرف التجارية، بوضع وإعلان خططها وإسهاماتها بشكل واضح لمواجهة الأمية مع التنسيق بينها وبين الجهة التنفيذية.
3. اعتبار الهيئة القومية لمحو الأمية جهة تخطيط وتنسيق ومتابعة على قدر كبير من الأهمية، لهذا فإن المؤتمر يوصي بإعادة هيكلتها بصورة تحقق إطلاق يدها في تنفيذ برنامجها القومي لمحو الأمية.
4. تأسيس قاعدة معلومات حديثة تساعد في التخطيط الاستراتيجي لجهود محو الأمية وفي وضع الضوابط الكفيلة بمتابعة تنفيذها.
5. تطبيق معايير الجودة والاعتماد على مؤسسات ومراكز محو الأمية وتعليم الكبار.
6. تعديل بعض قوانين الأحوال المدنية والخدمة العامة والعسكرية بما يؤدي إلى دعم سياسات محو الأمية وإلغاء استخدام الخاتم أو البصمة من كافة المعاملات الرسمية وكذلك القوانين الخاصة بالتجنيد بحيث يشترط على المجند الأمي قضاء فترة إضافية لمحو أميته قبل البدء الفعلي في التدريب العسكري.
7. تفعيل التشريعات المتعلقة بإلزام ولي الأمر بإلحاق الأبناء بالتعليم النظامي وتغليظ العقوبات المتعلقة بهذا التهاون للحد من تزايد حجم الظاهرة مع تعديل هذه القوانين بما يتلاءم والنظريات العالمية والظروف المحلية.

8. ضرورة تفعيل قانون العمل بشأن إصدار تراخيص مزاولة المهنة بحيث يقترن منح الترخيص بحيازة شهادة محو الأمية كشرط ملزم لكافة الهيئات.
9. تفعيل الضبطية القضائية للهيئة في متابعة التزام مؤسسات الأعمال العامة والخاصة بتنفيذ متطلبات الحصول على شهادات محو الأمية لكافة العاملين لديها.
10. التنسيق بين كافة الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بمحو الأمية على نحو يكفل التعاون المستمر بينها لتحقيق أهدافها.
11. ربط جهود محو الأمية وتعليم الكبار باحتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال برامج توعية للهيئات المؤسسات المختلفة.
12. السعي نحو دعم مصادر تمويل برامج محو الأمية وتفعيل الصناديق الخاصة بها لدى المحليات والاستفادة من جهود وإمكانات وخبرات وأموال المنظمات الدولية المتواجدة على الساحة المصرية والمعنية بهذه المشكلة.
13. اعتبار برامج محو أمية الإناث جزءا هاما من المنظومة المتكاملة للخدمات تقدم للمواطنة المصرية، ونشر وتفعيل دور نوادي المرأة واستحداث برامج جديدة وجاذبة تخص المرأة ومجمل احتياجاتها في ضوء التجارب السابقة.
14. وقف عمل الحكومة مع الشركات التي تستوظف الأميين مع إلزام الشركات والهيئات في القطاعين الحكومي والخاص بضرورة محو أمية العاملين لديها خلال برنامج زمني مناسب.
15. توفير برامج تنمية مهنية مستدامة على كافة المستويات في مجال محو الأمية وتعليم الكبار تحت إشراف هيئات محلية ودولية متخصصة.
16. ضرورة تفعيل الجهد الإعلامي في سبيل تحقيق هذا الهدف القومي وذلك من خلال:

- مطالبة اتحاد الإذاعة والتليفزيون بوصفه أحد العناصر الأساسية في تنفيذ الخطة القومية لمكافحة الأمية، بتخصيص مساحة زمنية محددة في القنوات الأرضية في أوقات مناسبة لبث برامج محو الأمية .
- إعادة النظر برامج وإعلانات محو الأمية، وجعلها أكثر جاذبية.
- إظهار التعليم على أنه جزء مكمل لكينونة الإنسان، ولا يقل عن الأبعاد الأخرى المحددة لمكانه الفرد في المجتمع كالمال والسلطة والجاه.

- أن يعكس الإعلام فيما يقدمه من برامج متعلقة بمحو الأمية، الظروف البيئية والثقافية والاقتصادية لكل محافظة.
- زيادة عدد القوافل الإعلامية للمناطق الريفية والعشوائية لرصد ظاهرة الأمية وإظهار جوانب خطورتها على حياة الفرد والمجتمع لخلق وعي شعبي لمواجهتها.
- استحداث أساليب غير نمطية للشراكة بين مؤسسات الإعلام والمؤسسات المشرفة على برامج محو الأمية والخبراء المعنيين بتفعيل جهود محو الأمية.

17. تشجيع الأهالي وبأساليب مختلفة على الإسهام في جهود محو الأمية كالتعاقد الحر مع بعض المتعلمين والمتطوعين لمحو أمية جيرانهم وتقديم الحوافز المادية كخفض مصروفات الدراسة للأبناء ممن ينجحون في محو أمية أفراد أسرتهم الأميين مع توفير مستلزمات العملية التعليمة لفصول محو الأمية أينما كانت.

18. إجراء تأهيل حقيقي وفعال لمعلمي محو الأمية وتعليم الكبار بما يقدم في مراكز الشباب وقصور الثقافة ومراكز تنظيم الأسرة والرعاية الصحية وغيرها من مرافق الخدمة العامة على أيدي متخصصين في التربية وتعليم الكبار.

19. مطالبة كليات التربية باعتبارها بيوت خبرة في البحث التربوي، لتوجيه دراستها العليا ومراكزها البحثية نحو دراسة الحاجات التعليمية للاميين ووضع البرامج المناسبة لتنفيذ الخطط المتعلقة بذلك.

20. استحداث شعب جديدة بكليات إعداد المعلم خاصة بإعداد معلم محو الأمية وتخريج المتخصصين في إعداد برامجها وتقنيات تعليمها والإعلام عنها.

21. تطوير المناهج الخاصة ببرامج محو الأمية بما يتلاءم مع الظروف الراهنة والاحتياجات الحياتية للأميين .

22. إن نجاح الدول في تنفيذ برامج محو الأمية قد اعتمد في المقام الأول على حملات قومية أخذت أقوى دعم سياسي ممكن، ووصلت في بعض الدول إلى اقتراح وتنفيذ حلول جريئة وغير تقليدية، مما يجعلنا نناشد القيادة السياسية بإطلاق حملة قومية تحت رعايتها المباشرة، لتفعيل جهود الحكومة والمجتمع المدني للقضاء على هذه المشكلة.

توصيات محور قضايا الإصلاح في برامج التدريب والتأهيل المهني والتعليم المستمر

حتى نتناول هذه القضايا ينبغي أولا أن نحدد أهم المنطلقات التي على أساسها تناقش هذه القضايا.

ولعل من أهم هذه المنطلقات:

1) التفجر المعرفي، والتقدم التكنولوجي المتسارع الذي يجعل من التنبؤ بالمستقبل أمرا يصعب حدوثه.
2) التغير في البنى المعرفية من البنية الأحادية discipline، إلى البنى المعرفية البينية Interdisciplinary، إلى البنى المعرفية المتعددة Multidisciplinary، إلى البنى

المعرفية العابرة Transdisciplinary إلى البنى المعرفية التقاطعية Crossdisciplinary تلك التي فرضها التشابك الشديد في معالجة المشكلات المجتمعية والإنسانية.

3) التقدم في الأساليب التكنولوجية واستخداماتها في كافة المجالات تحتم علينا أن نواكب هذا التغير وبالتالي أصبح الأمر يستوجب إعداد المتعلم القادر على مواكبة هذا التغير وإكسابه المهارات اللازمة للتعامل مع المواقف المختلفة، وهذا بدوره يتطلب التنمية المهنية المستدامة للقائمين على العملية التعليمية مع التركيز على إعادة التأهيل العلمي والتقني والتربوي المتواصل للمعلم تحقيقا لمبدأ التعليم المستمر.

4) العولمة وما تفرضه من تنافسية، في السوق الاقتصادية وسوق العمل التي تستوجب إكساب الفرد مهارات جديدة تجعله قادرا على الإنتاج بمواصفات ومعايير عالمية.

5) لم نعد في عصر المهنة الواحدة التي يرتبط بها الفرد طوال حياته، ولكن من الممكن أن يغير الفرد مهنته مرات عدة وفقا لمقتضيات التطور وضرورات الحياة وهذا يستلزم التدريب وإعادة التأهيل المستمرين.

6) التغيرات في المهنة، والتغيرات في الأدوار داخل المهنة الواحدة، مما يستلزم إعادة التأهيل، والتدريب والتعليم المستمرين.

7) التغير في فلسفة العلم أدى إلى مزيد من الاهتمام بتطبيقات العلم في الحياة وأصبحت قيمة العلم تقاس بمدى تطبيقاته في شتى المجالات.

8) أصبح تقدم الدول مرهونا بتنمية العنصر البشري تنمية مستدامة للوصول بأدائه في مجاله إلى مستوى الجودة الذي يمكنه من المنافسة على المستوى العالمي.

9) التعليم مهنة وليس وظيفة، ويستند إلى كثير من المهارات النوعية والمناهج المتخصصة في إعداده، وتبدأ عملية التنمية المهنية بعد تخرج الفرد من كليات ومعاهد إعداد المعلمين وتتطلب مزاولة المهنة ترخيصا يجدد كل عدة سنوات من خلال ساعات تدريبية معتمدة.

10) تتسع مسؤولية التدريب لتشمل مؤسسات المجتمع المدني المختلفة.

11) التعليم المستمر جزء من منظومة إصلاح التعليم وتطويره وما يتبعه من تغيير في المناهج وحزم المهارات التي يكتسبها التلميذ وبالتالي لابد من إعداد معلم مؤهل للتعامل مع معطيات نظام التعليم.

قضية التنمية المهنية الوضع الراهن

1. مفهوم التنمية المهنية:

تطوير معارف ومهارات واتجاهات وقيم الفرد وأدائه في المهنة في ضوء سمات العصر والمتطلبات الحادثة في مسئوليات وواجهات المهنة وأدوارها المتجددة.

2. الوضع الراهن في التعليم:

أولا: مراكز التدريب:

1) بالرغم من انتشار مراكز التدريب في محافظات الجمهورية وتجهيزها بشكل جيد ووجود بنية تحتية جيدة إلا أننا نفتقر إلى حسن توظيف الإمكانات البشرية المؤهلة تأهيلا جيدا، على القيام بعملية التدريب.
2) تفتقر الجهات المنوطة بالتدريب إلى رؤية واضحة تؤدي إلى التنسيق بينها.

ثانيا: برامج التدريب:

1) بالرغم من وجود برامج تدريب معدة من قبل المتخصصين فإن هذه البرامج لم تأخذ في الاعتبار الربط بينها وبين برامج إعداد المعلم.
2) بالرغم من الجهود المبذولة من المسئولين عن التدريب لتحديث برامج التدريب بما يتماشى مع التغير في أدوار المعلم فإنها لا تزال تحتاج إلى مزيد من التطوير وفقا لمتطلبات العصر والتجدد في المعارف والأدوار المتجددة للمعلم.
3) بالرغم من وجود برامج للتدريب إلا أنها لم تأخذ في اعتبارها احتياجات سوق العمل والاحتياجات التدريبية للمتدربين.
4) ثمة قصور في تقويم برامج التدريب وقياس العائد منها.
5) تفتقر برامج التدريب وإعادة التأهيل إلى التركيز على احتياجات السوق إقليميا وعربيا ودوليا.

ثالثا: البعثات والندوات:

1) خصصت وزارة التربية والتعليم عددًا من البعثات الداخلية والخارجية بهدف التنمية المهنية للمعلم وإطلاعه على تجارب الدول الأخرى غير أن عدد هذه البعثات لا يزال أقل من المطلوب بالإضافة إلى أن المبعوثين بعد عودتهم لم يتم تقويم العائد من بعثاتهم.

2) تتيح وزارة التربية والتعليم حضور عدد من المعلمين ندوات ومؤتمرات علمية على نفقتها غير أن عدد المستفيدين منها أقل من المطلوب.

رابعا: التمويل:

1) ضعف ميزانية التدريب يؤثر على كفاءة التدريب.
2) اختلاف مصادر التمويل للتدريب قد يؤدي إلى توجهات متباينة في الأهداف.

التنمية المهنية في مختلف المجالات:

إذا كانت وزارة التربية والتعليم تتبنى التدريب لرفع كفاءة المعلم، إن كان طبقا لما سبق ذكره يفتقر إلى رؤية واضحة فإن اعتماد منظمات مجتمع الأعمال على التنمية المهنية شبه منعدم على الرغم من توافر بنية تحتية ومراكز تدريب كما تفتقر سياسات التدريب إن وجدت في بعض المنظمات إلى قياس احتياجات التدريب لتحرير المهارات المطلوبة للأداء الفعال للأعمال وقد تلجأ هذه المنظمات إلى شراء برامج جاهزة بغض النظر عن مدى ملائمتها لاحتياجات المنظمة.

لا توجد سياسات متابعة لقياس العلاقة بين التدريب ومتابعة عملية استخدام المهارات المكتسبة.

كما يُلاحظ أن ميزانية التدريب إن وجدت يتم إلغاؤها عن بوادر الأزمات الاقتصادية لهذه المنظمات.

رؤية مستقبلية في عملية التنمية المهنية والتعليم المستمر

وضع إستراتيجية قومية تمثل رؤية مستقبلية واضحة الأبعاد للتدريب وإعادة التأهيل تقوم على تفعيل قدرات وإمكانات الأفراد في إطار من التسامح في الفكر والسلوك والمواقف وتعميق الحوار بين الثقافات وترسيخ البعد الديمقراطي وأخذ الإبداع منهجا وأسلوبا للحياة وطريقة للتفكير.

ويمكن تحقيق هذه الرؤية عن طريق الآليات التالية:

1) بناء خريطة للاحتياجات التدريبية لفئات العاملين في التربية وتصميم البرامج التدريبية في ضوئها.

2) حسن توظيف الإمكانات البشرية المؤهلة تأهيلا جيدا على القيام بعملية التدريب وتمويل كوادر تدريبية جديدة وهذا يتطلب عمل قاعدة بيانات عن المدرسين في المجالات والتخصصات المختلفة.
3) توفير أساليب التعليم الذاتي والتدريب.
4) تحديث برامج التدريب بما يتمشى مع التغير في أدوار المعلم وتطويرها وفقا لمتطلبات العصر والاحتياجات التدريبية من حيث أهداف البرامج التدريبية، وإستراتيجية التدريب، ومعينات التدريب وتحديثها وتطويرها، وأدوات تقويم البرامج وقياس العائد منها.
5) التجديد في المعارف والأدوار المنوطة بالمعلم.
6) الربط بين برامج التدريب المعدة من قبل المتخصصين وبين برامج إعداد المعلم.
7) التركيز على احتياجات المتدربين الفعلية.
8) العمل على تقويم برامج التدريب تقويما مستمرا وقياس العائد منها.
9) التركيز على احتياجات السوق: محليا وإقليميا وعالميا.
10) اتساع عمليات التدريب لتشمل مؤسسات غير حكومية إلى جانب المؤسسات الحكومية.
11) ربط مراكز التدريب بشبكة معلومات توضح أهداف وأبعاد وإستراتيجيات التدريب وإعادة التأهل.
12) تطوير لوائح التدريب بما يتماشى مع متغيرات العصر ومنطلقات التطوير والإصلاح بحيث يصبح اجتياز التدريب شرطاً من شروط التعيين أو الترقية.

التوصيات الخاصة بمحور التنمية المهنية والتعليم المستمر

انطلاقاً من طبيعة عصر يتسم بتفجر معرفي متواصل، ومن ثورة معلوماتية كوكبية الوجود والتزوع، واستجابة لتحديات التطور والإصلاح بحسبانها سنة الحياة، وإيماناً منا بأن من لا يتقدمون إلى الأمام هم بالضرورة يتقهقرون إلى الخلف، وتأكيداً منا على أن التعليم المستمر منظومة مفتوحة على الحياة، وأن الإمكانية Potentiality تكمن في التعامل مع تقنيات العلم الحديثة، ومع التكنولوجيا الفائقة التقدم، وإدراكاً منا بأن التدريب المستمر هو إعادة اكتشاف للقدرات والإمكانات الخبيئة، وأن المتدرب ثري في

مهاراته وإمكاناته، وأن هذه المهارات والإمكانات والقدرات يمكن أن تجد لنفسها منافذ خلاقة في العمل المتطور.

أجمع المؤتمرون، وناقشوا عدة قضايا ترتبط بالتنمية والتعلم المستمر، وخلصوا إلى مجموعة من التوصيات، نعرضها فيما يلي :

1- أن التنمية المهنية المستدامة حاجة إستراتيجية، تمثل ضرورة ملحة لتحقيق جودة العمل.
2- أن التعليم هو القوة والثروة والمستقبل المأمول، وأن التعليم المستمر مطلب للتنمية البشرية بكافة مستوياتها.
3- أن التدريب يمثل ضرورة لا غنى عنها لتفعيل القدرات والإمكانات وتنمية المهارات اللازمة لأداء المهن المختلفة.
4- أن التنمية المهنية المستدامة عملية علمية تقوم على مجموعة من الأسس، تستوجب التخطيط الجيد لبرامجها، والتنفيذ الدقيق وفقاً للأهداف الموضوعة، والتقويم والمتابعة لمخرجات هذه البرامج، وفقا لمعايير الجودة.
5- تخطيط وبناء برامج التنمية المهنية وفقاً للاحتياجات النوعية والمستقبلية للمتدربين.
6- إعداد قواعد بيانات عن المدربين والمتدربين في جميع مجالات العمل المهني ومستويات الأداء في كافة أشكال العمل المهني.
7- تمكين المتدربين من لغتهم القومية باعتبارها بوتقة انصهار وجداني وعقلي وقومي واحد، والعمل على تمكينهم من لغات أجنبية كأداة للتواصل العلمي والثقافي مع التطور العلمي والتكنولوجي المتواصل.
8- التأكيد على أن الممارسة الميدانية والتدريب على رأس العمل، أحد الاتجاهات الحديثة في التنمية المهنية التي ينبغي الأخذ بها.
9- التدريب على أداء العمل، وطرائق الإشراف، والتوسع في استخدام الأساليب التكنولوجية مطلب هام لكل تدريب فعال.
10- الاهتمام بإعداد المدربين على نحو يتفق وطبيعة برامج التنمية المستدامة وبرامجها النوعية.
11- ربط برامج التنمية المهنية بالترقية في الدرجات الوظيفية في مختلف المهن.
12-تدريب المتعلم على التقنيات الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة ليصبح كوكبي التكوين، مستجيباً بقدراته وإمكاناته ومهاراته لمطالب العصر النوعية، حسبما تكون هذه المطالب العصرية.

13- تفعيل القنوات التعليمية بالبرامج التدريبية المختلفة، بما يحقق أعلى جودة للتدريب، على نحو مخطط، ومبرمج وهادف، يحقق المهارة ويبرز الإمكانية ويفعل القدرة على العمل.

محور هوية التعليم

اطلع المجتمعون في هذا المحور على الورقة الرئيسية المقدمة وناقشوها بعناية وتركيز، ورأوا إعادة صياغة هذه الورقة.

وانتهى رأيهم العام – بالإجماع تقريبا- إلى ما يلي:

أولاً: أن وضع التعليم المصري القائم الآن سواء في نوعيته أو تعدد أنماطه من تعليم عام وخاص وأزهري وأجنبي يحتاج إلى إصلاح بما يحقق الهوية المصرية ويدعمها ويحقق في الوقت نفسه الأهداف والغايات التي نبتغيها من التعليم من حيث تكوين وتنمية وتطوير ثقافة قومية مشتركة تمثل الركيزة الرئيسية للمجتمع وتعمل على تماسكه وتنمية قدراته على العيش المشترك بكل ما يتطلب ذلك من معارف وقيم ومشاعر وأساليب تفكير وتواصل مما تعزز الانتماء، والمواطنة بكل ما لها من حقوق وما عليها من واجبات.

ثانياً: رأى المجتمعون أن إصلاح التعليم لا يتأتي عن طريق إلغاء أي نوع من أنواع التعليم الموجودة في مصر خاصة أن هذه الأنواع مصرية قديمة ولكل منها تاريخها فوجودها جميعا يمثل تعددية نافعة إذا وضعت لها الخطط والبرامج التي ترفع مستواها وتجعلها متكاملةً مع بعضها البعض لتصب جميعا في تحقيق الهوية فالتنوع بهذا المستوى الرفيع مطلب تقتضيه طبيعة التطور والانفتاح على الآخر مما يجعل هذا التعدد عاملاً من عوامل ثراء الإنسان وتنوعه الثقافي خاصة وأن الهوية المصرية هوية متفردة ذات تكوينات متنوعة وتراث مركب تجعل شخصية الإنسان منفتحا غير مغلق، متجددًا غير جامد.

ثالثاً: لابد أن يقوم التعليم المصري بكافة أنواعه (التعليم العام، الخاص، الأزهري، والأجنبي على مبادئ عامة مشتركة تحقق التكامل والتعادل داخل الشخصية على أن تحتوي هذه القواعد على منظومة القيم المستوحاة من الدين واللغة والتاريخ وبذلك تحقق التنوع والتسامح وقبول الأخر والديمقراطية وترسي أخلاق التفكير العلمي والنقدي وتنمي قدرات الإبداع والتنوير العقلي المتواصل. ويجب أن تتكامل المؤسسات التي تهتم بتكوين الرأي بهذه المنظومة المبادئ العامة خاصة مؤسسة الإعلام.

رابعا: التأكيد على أن اللغة العربية بوتقة انصهار وجداني وعقلي وقومي مشترك، مع الحرص على الانفتاح على اللغات الأجنبية تواصلاً مع العالم والعصر، ومع طبيعة العلم المتجدد والمتطور، مع ملاحظة أن اللغات ينمي بعضها بعضاً.

خامساً: تطوير التعليم المصري بما يتلافى الحفظ والتلقين والتسميع، الذي يصيب الشخصية بالتقليد والجمود حتى تطوير التعليم بكل أنواعه من حيث البنية والطريقة لتكوين الشخصية التي تعتمد على الاجتهاد والإبداع ويبعد بها عن طريق الحفظ والتلقين والجمود والنمطية.

سادساً: الإشراف على التعليم الأجنبي وضرورة تضمينه المبادئ العامة المشتركة بين جميع أنواع التعليم في مصر حتى لا توجد هوة بين المتعلمين في هذا التعليم وتفرق بين أبناء الوطن.

سابعًا: أن تتيح نظم التعليم فرصة متكافئة لكل أبناء الوطن الواحد.

توصيات محور دور المكتبات في تطوير التعليم والبحث العلمي

- تأمين وجود مكتبة لكل مدرسة وخاصة في مدارس الأرياف والمناطق النائية.
- ضرورة أن يقوم على المكتبات المدرسية أمناء مكتبات متخصصون، مع الحرص على إلحاقهم بدورات تدريبية بين الحين والآخر لتزويدهم بأحدث الأساليب المتعلقة بالتواصل مع التلاميذ وتشجيعهم على القراءة والإبداع المستمر.
- وضع سياسات للاقتناء بالمكتبات تتفق مع خصوصية المحليات وتتفق مع التوجهات التي يتوصل إليها القائمون على هذه المكتبات من خلال إطلاعهم على احتياجات التلاميذ الذين يتعاملون معهم.
- تضافر وسائل الإعلام والأجهزة المعنية في سبيل نشر الوعي بأهمية المكتبات المدرسية وصولا إلى زيادة حجم المشاركة من رجال الأعمال والقطاع الخاص في تمويل تلك المكتبات والارتقاء بمستواها ومحتواها.

- التعاون بين المكتبات المدرسية ووسائل الإعلام المختلفة في سبيل التوعية بأهمية أن يصبح البحث المكتبي والمرجعي العلمي والأدبي أحد أولويات العملية التعليمية منذ أول المراحل التعليمية.
- تعميم تجربة ثقب في الحائط الهندية Hole in the Wall، والتي كان لمكتبة الإسكندرية السبق في تطبيقها في مصر، في الجامعات والمدارس والنوادي بالتعاون مع وزارة الاتصالات.
- تقوم المكتبات العامة الكبرى بمحاولة الوصول إلى الجهات المحرومة من الخدمة المكتبية – مثل دور المسنين والملاجئ ودور الحضانة، وذلك لنشر الوعي المكتبي.
- وضع إستراتيجية للاقتناء الجماعي بين المكتبات، ومن شأن ذلك أن يوجه الموارد المتاحة لكل مكتبة أفضل توجيه.
- الربط الشبكي بين المكتبات مما يسهل خدمة الإعارة والتبادل بين المكتبات (ILL)، ويعظم الفائدة من الموارد المتاحة، وكذلك الربط بين مكتبات الجامعات والمراكز البحثية ليحدث نوعًا من التكامل بينها.
- العمل على إنشاء فهارس موحدة للمكتبات العامة والجامعية والمتخصصة حتى يسهل على مستخدمي مكتبة ما التعرف على المتاح من المواد التي في المكتبات الأخرى.
- تعمل كل مكتبة على توفير مساحات مجهزة لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة وتدريب المكتبيين على التعامل معهم.
- تنظم المكتبات دورات تدريبية مجانية للتدريب على مهارات استرجاع المعلومات ومعالجة البيانات.
- يقوم المكتبيون بإرشاد المترددين على المكتبة بكيفية التمييز من حيث القيمة العلمية للمعلومات الواردة من شبكة الإنترنت والتفرقة بين الغث والثمين منها، حيث تشير الإحصائيات الحالية إلى أن 7% فقط من المتاح على شبكة الإنترنت له قيمة علمية حقيقية.